IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية
ISSN (E): 2707 – 5648 II ISSN (P): 2707 – 563x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
المجلد 5 ، العدد 1 ، حزيران 2024

اثر وتأثير الانظمة الانتخابية على معايير تقييم اداء مجالس المحافظات العراقية

م. م. علي عباس عبيد [1]

المستخلص

يعدّ وجود المؤسسات السياسية في اي دولة من الاساسيات المهمة لدراسة توجه الدولة الديمقراطي التي تعمل بشكل رسمي كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية وينظم عملها الدستور والقانون ، ولا يخفى اساس هذه المؤسسات الذي هو الشعب مصدر السلطات وهو يمارسها عبر مؤسساتها الدستورية ، فالشعب كموضوع جماعي وليس كجمع من الافراد هو من يعبر عن السيادة وهو مصدر السلطات ، ووسيلة التعبير تلك تتم عبر وجود نظام انتخابي كونه الآلية التي تترجم عملية ادلاء الناخبين بصورة عادلة ودقيقة على المستوى الوطني للدولة او المستوى المحلي للمحافظة مع وجود معايير تُعتمَد في تقييم نجاح التجربة الانتخابية على مستوى المحافظات المحلية لأنها تعد الاساس والقاعدة التي تنطلق منها اغلب دول العالم للمجالس النيابية ضمن عملية التدرج الهرمي للسلطة من القاعدة الى الاعلى فضلا عن آثار وتأثير الانظمة الانتخابية المتبعة على اداء الهيئات المحلية اذا ما علمنا ان المجالس المحلية تكتسب شرعيتها الممكنة ليس من التأييد الشعبي فحسب الذي يمارس عند صناديق الاقتراع ولكن أيضا من التقبل الشعبي الناتج من توفير الخدمات بشكل ناجح وعلى هذا الاساس يأتي البحث لتوضيح ابرز معايير تقييم اداء تلك المجالس .

الكلمات المفتاحية: المعايير، الاداء، مجالس المحافظات، النظام الانتخابي

انتساب الباحث
[1] كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، بغداد، 10071

[1] aliabbas29baghdad@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر : حزيران 2024

The Effect and Influence of the Electoral Systems on the Criteria for Evaluating the Performance of the Iraqi Provincial Councils

Assis. Lec. Ali Abbas Obaid [1]

Abstract

The presence of political institutions in any country is one of the important foundations for studying the state's democratic approach that operates formally as legislative, executive and judicial institutions and their work is regulated by the constitution and the law. Individuals are the ones who express sovereignty and are the source of authority, and this means of expression takes place through the existence of an electoral system as it is the mechanism that translates the voter casting process in a fair and accurate manner at the national level of the state or the local level of the governorate with the existence of criteria that are adopted in evaluating the success of the electoral experience at the level local provinces As it is considered the basis and base from which most of the countries of the world start for parliamentary councils within the hierarchical process of power from the base to the top as well as the effects and impact of the electoral systems in place on the performance of local bodies if we know that the local councils gain their legitimacy possible not only from the popular support that is practiced at the boxes Voting, but also from popular acceptance resulting from the successful provision of services. On this basis, the research comes to clarify the most prominent criteria for evaluating the performance of these councils.

Keywords: Standards, Performance, Provincial Councils, Electoral System

Affiliation of Author
[1] College of Political Science, University of Baghdad, Iraq, Baghdad, 10071

[1] aliabbas29baghdad@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: June 2024

المقدمة

تعد مسألة اختيار النظام الانتخابي الانسب من اهم القرارات لأي نظام ديمقراطي ، اذ يترتب عليه في اغلب الاحيان اختيار نظام انتخابي معين ذي تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في البلد ، اذ ان النظم الانتخابية المنتقاة تميل الى الديمومة في الوقت

الذي تتمحور الاهتمامات السياسية المحيطة بها حول ما يمكنها في الاستفادة من المحفزات التي توفرها تلك الانظمة، وعلى الرغم من انتقاء النظم الانتخابية وتأثيرها قد يؤدي الى ازمات سياسية في أي نظام ديمقراطي يؤثر في القرارات المتخذة للنظام الانتخابي مما يشجع قيام احزاب سياسية فاعلة وتوفير فرص تمثيل المرأة والاقليات المحلية وتحقيق التعاون والتوافق بين المجتمعات التي يسودها الانقسام ، لذلك ينظر إليها على ان لها تأثير حاسم في بناء النظام السياسي واهميتها في ادارة الحكم على نطاق واسع ومن هنا توجد معايير لضمان تحقيق اهداف النظام الانتخابي لمجالس المحافظات في العراق بعد تبني النظام السياسي الجديد في مرحلة ما بعد عام 2003، لنظام ديمقراطي وبرلماني قائم على التعددية الحزبية على اساس مبدأ الفصل بين السلطات واعطاء صلاحيات واسعة للمحافظات والاقاليم في ادارة شؤونها المالية والادارية وتمثل الانتخابات المحلية اولوية الموضوعات المطروحة في الساحة السياسية .

اهمية البحث

تأتي اهمية البحث في ان تطبيق نظام انتخابي معين في أي دولة سيكون له تأثير نسبي في طرق أداء المتنافسين السياسيين. كما أن تقييم ذلك النظام في أي بلد يمكن إجراؤه على أساس النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات السابقة، لأهالي الوحدات المحلية ولأنه يشكل دعامة اساسية في البناء الديمقراطي السليم .

اشكالية البحث

تنطلق اشكالية البحث في ان النظم الانتخابية المختلفة من شأنها ان تؤدي الى التوتر والصراع في مجتمع ما او في تهدئته ، وهنا تكمن اشكالية البحث بمجموعة من التساؤلات الآتية :-

1- هل النظام الانتخابي المطبق الآن في العراق نظام عادل أو لا ؟
2- هل يأتي تصميم النظم الانتخابية ضمن سلسلة واحدة تتعلق بنظم الحكم وقواعد الوصول الى السلطة ومداخلها تنعكس ايجابا على مخرجات هذا النظام ؟
3- كيف تعاملت مجالس المحافظات العراقية مع النظام الانتخابي وما هي ابرز المعايير الدولية التي اعتمدت عليها في بناء نظام انتخابي ناجح؟
4- ما الآثار المحلية والمؤثرات على تبني نظام انتخابي انسب لمجالس المحافظات المحلية ؟

فرضية البحث

في اغلب البلدان الفيدرالية لدول العالم تجري الانتخابات بشكل متزامن ، مما يوفر فرصة لتمكين بعض المجموعات من الحصول على تمثيل لها في هذه المجالس ، إلا أن الواقع العملي لنظام مجالس المحافظات العراقية في ظل التشريعات التي نظمت عملها اوجد نوعًا من التنظيم الداخلي لهذا النظام على اساس اللامركزية الادارية مما انعكس على العلاقة الطردية بين السلطة الاتحادية والهيئات المحلية . اذ كلما قويت العلاقة واجريت الانتخابات بالتوقيتات المناسبة ازدادت فاعلية تطبيق اسس النظام اللامركزي بشكله السليم وكلما ضعفت او انعدمت اسس هذه العلاقة حدث خلل في المؤسسات المنتخبة وضعف في صنع القرارات المحلية وفي النتيجة الابتعاد عن اسس وقواعد النظام اللامركزي .

منهجية البحث

نظرا إلى أهمية بحث موضوع الاثر والتأثير للأنظمة الانتخابية وما يحدث بينهما من تداخل وتفاعل فقد تم استعمال المنهج البنيوي القائم على تداخل وتفاعل الكل والجزء ولأنّ الموارد المالية المحلية تشكل جزءًا من اركان نظام اللامركزية الادارية وتتفاعل عند تطبيقها النصوص الدستورية والقانونية ما يخلق حالة من التعاون والتداخل في ذلك وتم استعمال المقترب الوصفي لبحث ذلك .

هيكلية البحث

انتظمت هيكلية البحث في مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات موزعة ضمن ثلاثة محاور تناول المحور الاول مدخل مفاهيمي عن مفهوم تقييم الاداء ، المؤسسة ، الاثر والتأثير ، الانظمة الانتخابية وانواع الانظمة الانتخابية . وكان المحور الثاني عن العوامل المؤثرة في الانظمة الانتخابية ومعايير تقييم ادائها . وكان المحور الثالث عن آثار النظام الانتخابي على مجالس المحافظات العراقية.

المحور الاول

مدخل مفاهيمي

جرت العادة عند كتابة البحوث الانسانية على ضرورة التعرف على المصطلحات الاساسية التي يتم استعمالها في البحث وعليه سوف نتناول في هذا المبحث مفاهيم اساسية اولا ، وثانيا نتحدث عن الطبيعة القانونية لمجالس المحافظات وانواع الانظمة الانتخابية ، وعلى النحو الآتي:-

اولا- مفاهيم اساسية

1- مفهوم الاثر والتأثير في النظام الانتخابي

- **مفهوم الاثر والتأثير لغةً** : تناولت معاجم اللغة العربية التي مفهوم الاثر والتأثير ومن ذلك :-

أَثَرَ الضَّيْفَ : أَكْرَمَهُ ، وللأثر في اللغة عدة معان منها : بقية الشيء ، وجمعه آثار ، وأثور. ومنها : التبعية ، يقال : آثر كذا وكذا بكذا وكذا : أي أتبعه إياه اما التأثير: من أثر، ترك علامة في الشيء. والجمع آثار وأثور. والتأثير إبقاء الأثر في الشيء وأثر في الشيء : ترك فيه أثرا . [1]

- **مفهوم الاثر والتأثير اصطلاحا:** يعرَّف (الأثر) اصطلاحا بأنّه المخرجات الناجمة عن تطبيق شي ما التي تنعكس على المجتمع على وفق الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، (والتأثير) هو السلوك او التصرف الناجم عن تطبيق هذه النظم الانتخابية ويختص بسلوك الناخبين والمشكلات التي قد تنجم عن ذلك . ويقصد بـ(التأثر) العوامل التي تؤثر في هذا النظام الانتخابي والتي تكون عوامل داخلية كالعوامل الدينية او السياسية او الثقافية وعوامل خارجية كدور الامم المتحدة والولايات المتحدة وبعض دول الاقليم [2]

- **مفهوم النظام الانتخابي :** يقصد بالنظام الانتخابي مجموعة القواعد والمبادئ والمؤسسات والاجهزة التي تنظم عملية الانتخاب، وتؤثر فيها. او مجموعة من الاجراءات التي يتم عيرها ترجمة اصوات الناخبين الى مقاعد في الهيئات التمثيلية. وهو العملية التي من طريقها تقسم البلاد او اجزاء منها على دوائر انتخابية لأغراض تنظيم الانتخابات وقد تشمل الدائرة الانتخابية كامل البلد او تنحصر في مناطق محددة وقد تتطابق مع التقسيمات الادارية القائمة بالبلاد فتعمل النظم الانتخابية على ترجمة الاصوات التي يتم الادلاء بها في الانتخابات الى عدد المقاعد التي تفوز بها الاحزاب والمرشحين المشاركين بها ، وان اختيار النظام الانتخابي هو احد اهم القرارات المؤسساتية في اي ديمقراطية وهو الاساس في اي عملية سياسية. [3]

ثانيا- مفهوم الاداء / المؤسسة / المعيار

1- مفهوم الاداء : يمكن تعريفه بأنه النتائج المتحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية على اختلاف انواعها والتأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل المؤسسات في تحقيق اهدافها ..والمحددات هي القيود التي تحد من عملية اداء الرقابة[4]

2- مفهوم المؤسسة : تمثل المؤسسة بشكل عام مجموعة من العلاقات الاجتماعية المنظمة لاحتواء جهود الافراد وتنظيمها من اجل تحقيق الاهداف المشتركة اما المؤسسات السياسية بشكل خاص فهي تأتي مكرسة لنشاط سياسي معين ، أي انها انماط مستقرة من العمل السياسي تتضمن ادواراً وقواعد وجماعات ومناهج قائمة في المجتمعات الانسانية واذا كانت الدولة هي المؤسسة السياسية الرئيسة في المجتمع فإن كل الهيئات المنبثقة عنها او المرتبطة بها هي مؤسسات سياسية كالهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وطبيعة العلاقات القائمة بينها هي التي تعين شكل النظام السياسي وطبيعته [5]

3- **مفهوم المعيار :-** هو المقياس المستخدم في الحكم على مدى سلامة المؤسسة من عدمها ويقوم على مجموعة من الشروط السياسية والمؤسساتية والقانونية التي يتم عبرها تحقيق آلية انتخاب المؤسسات في الدولة ضمن شروط معينة ابرزها :- [6]

أ- ان تكون حرية الاختيار متاحة امام المواطنين .

ب- الالتزام بمبدأ التداول السلمي للسلطة وعدم احتكارها لأي سبب إذ تكون الانتخابات محطة التعبير عن ارادة الناخبين وحرية اختيار ممثليهم .

ت- نزاهة العملية الانتخابية من حيث وجود قوانين انتخابية عادلة تتيح مشاركة جميع الهيئات السياسية ووجود آليات رقابة تفرض حياد الادارة وسلامة العملية الانتخابية .

ث- حرية تشكيل الاحزاب السياسية والهيئات المعنية في ادارة الشأن العام ويبقى النعيار الذي تقاس به شرعية الاحزاب السياسية حجم القبول الشعبي ودرجة التزامها بشروط العمل السياسي السلمي .

ومن خلال هذه الشروط يتحقق مدى نجاح المعيار من عدمه في حال حدوث خلل بشروطه اما عن مبادئ هذا المعيار لوجود المؤسسات في اي نظام ديمقراطي فإنها تتمثل في : [7]

- الانتخابات الدورية والتداول السلمي للسلطة عبر الانتخاب دون اي وسيلة اخرى .
- احترام الحقوق المدنية والسياسية وحمايتها .
- ممارسة المعارضة بالطرق القانونية والسلمية دون اللجوء الى العنف .

ثالثا- طبيعة مجالس المحافظات وانواع الانظمة الانتخابية

بعد ان انتهينا من المدخل المفاهيمي لهذا البحث ، نأتي الى التعرف عن الطبيعة القانونية لمجالس المحافظات وانواع الانظمة الانتخابية على النحو الآتي :-

1 - طبيعة مجالس المحافظات العراقية

لأنّ مجالس المحافظات تستند في قيامها الى اللامركزية الادارية فهي تستلزم اجتماع شروط عدة من بينها اسناد الشخصية المعنوية الى وحدة ادارية تتمتع بالاستقلال النسبي عن الدولة والذي تحرزه عن طريق انتخاب الهيئات الحاكمة ومنحها صلاحيات اتخاذ القرارات ، وتكون عليها رقابة ووصاية مركزية واستقلال مالي بفضل موارد خاصة لمواجهة الحاجات[8] ، اذ يعد وجود مجالس محلية منتخبة تقوم بممارسة الاختصاصات الإدارية المحلية ركناً من أركان النظام اللامركزي ، وعدَّ مشاركة المواطن في اختيار المجالس التي تدير المحافظة أو القضاء أو الناحية تعبيرًا عن مبدأ السيادة الشعبية ، بل هي تنشئة ديمقراطية تزيد من وعيه الديمقراطي ، وتفسح أمام السكان المحليين المجال الرحب للمشاركة والإسهام في إدارة شؤون مناطقهم من خلال انتخاب ممثلين عنهم. يتكون مجلس المحافظة الذي يأتي عن طريق الانتخاب من 25 مقعدا يضاف اليها مقعد واحد لكل (200000) نسمة لما زاد عن (500000) نسمة. ويتم انتخاب اعضاء المجالس عن طريق الانتخاب السري المباشر وبطريقة القائمة المغلقة او الفردية. بحسب أحدث إحصائية معتمدة على وفق البطاقة التموينية التي على اساسها يتم وضع سجل الناخبين[9] ، ومما تجدر الاشارة اليه ان قانون التعديل الثالث رقم 10 لسنة 2018[*] لقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم اكد ان عدد مقاعد مجلس المحافظة عشرة مقاعد وذلك في المادة (2/اولا/1) التي تنص على (يتكون مجلس المحافظة من 10 مقاعد يضاف اليها مقعد واحد لكل (200،000) مائتي الف نسمة لما زاد على (1،000،000) مليون نسمة بحسب احدث احصائية معتمدة على وفق البطاقة التموينية .

2- انواع الانظمة الانتخابية

هناك انواع عدة من الانظمة الانتخابية في العالم ، وسيتم الاقتصار على ابرز الانظمة المطبقة في العراق التي يمكن ان تصنف الى :- [10]

أ- **نظام الاغلبية** : يعرف نظام الاغلبية او الاكثرية النسبية بأنه "وجود دائرة انتخابية صغيرة يمثلها نائب واحد بحيث يقوم الناخبون باختيار المرشحين كأفراد من خلال التصويت، سواء كانوا مستقلين أم يمثلون احزابًا او جماعات. وبموجب هذا النظام يفوز المرشح الحاصل على اعلى عدد من الاصوات مقارنة بباقي المرشحين ويقسم هذا النوع من الانظمة الى عدة انواع (نظام الفائز الاول – نظام الكتلة – نظام الكتلة الحزبية – نظام الصوت البديل – نظام الجولتين) . وابرز مزايا هذا النظام أنّ فمن الممكن قيام معارضة برلمانية تعمل لصالح الاحزاب الاخرى وتقوية الاحزاب الشمولية والحد من امكانية الاحزاب المتطرفة في الحصول على تمثيل برلماني لها ، اما مساوئ هذا النظام قد ينتج عنه استثناء الاحزاب الصغيرة والحد من امكانية حصولها على تمثيل برلماني لها .

ب- **نظام التمثيل النسبي** : هو نظام يتحدد فيه عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب وفقاً لنسبة الاصوات التي حصل عليها في الانتخابات العامة، ويتم في هذا النظام عدّ الدولة دائرة انتخابية واحدة ويصوت الناخب لاحد الاحزاب ثم توزع المقاعد على الاحزاب وفقاً لنسب الاصوات التي حصل عليها، وينقسم هذا النظام الى (نظام القائمة النسبية – نظام الصوت الواحد المتحول) ومن ابرز مزايا هذا النظام نسبية النتائج والتعددية الحزبية وتمثيل الاقليات وامكانية ارتفاع مستويات المشاركة اما مساوئ هذا النظام فانها تتمثل في ضعف التمثيل الجغرافي وضعف المساءلة والمحاسبة وامكانية وصول الاحزاب المتطرفة الى البرلمان [11].

ت- **نظام الانتخاب المختلط** : يقوم هذا النظام على الجمع بين نظام الاغلبية ونظام التمثيل النسبي بشكل مستقل بعضها عن بعض. ويمكن تطبيق هذا النظام بإجراء الانتخابات على دورتين ، إذ يتم تطبيق نظام الاغلبية في الدورة الاولى ونظام التمثيل النسبي في الدورة الثانية، اما المزايا والعيوب فتتمتع بما جاء في نظام الاغلبية والتمثيل النسبي نفسه . فضلا عن وجود انظمة انتخابية اخرى نشير اليها على نحو الاجمال منها (نظام العضوية المختلطة – النظم المتوازية – نظام الصوت الواحد غير المتحول – نظام الصوت المحدود – نظام الجولتين) [12]

المحور الثاني

العوامل المؤثرة في الانظمة الانتخابية ومعايير تقييم اداءها

ان اختيار النظام الانتخابي يعد من اهم القرارات المؤسساتية لأي مجتمع ديمقراطي الا انه نادراً ما يجري اختياره وفقا لمدى توافقه مع الواقع المجتمعي والسياسي للدولة، وتؤدي مجموعة عوامل واوضاع في اختياره سواء اكانت لغرض انجاح تيار سياسي او تحت ضغط الدول المجاورة او غير ذلك مما له تأثير عميقاً في

الحياة السياسية والمستقبلية للبلاد ، كما إن الانتخابات هي المدخل الأساسي والمهم لإحداث عملية الإصلاح والتغيير وتطبيق اللامركزية في عمل الهيئات، وان أهميتها ليست بإجرائها فقط ، وإنما يتعدى ذلك الأمر لجهة النظام الإداري فيها ، فالانتخابات مهمة لجهة المشاركة ولجهة تفعيل النظام الإداري المؤسساتي لعمل الهيئات المحلية وتبرز أهمية اللامركزية الإدارية بالنسبة للعراقيين من خلال انتخاب مجالس المحافظات في العراق لإسناد إدارة مصالح ومصير سكان المحافظات والوحدات الإدارية إلى المجالس المنتخبة والممثلة لتلك الكيانات. ولقد اعتبرت كل محافظة منطقة انتخابية واحدة لغرض انتخاب مجلس المحافظة فيها وتوزع المقاعد في كل مجلس محافظة على الكيانات السياسية الفائزة وفق نظام التمثيل النسبي بالطريقة نفسها التي اعتمدت لتوزيع المقاعد في انتخاب الجمعية الوطنية المقرر إجراءه في اليوم نفسه وتخصص المقاعد على المرشحين الفائزين وليس على الكيانات السياسية التي ينتمون إليها. [13] ولقد تأثر النظام الانتخابي في العراق بالعديد من العوامل كالعوامل السياسية والدينية والثقافية والاقتصادية وسنتناول هذا المحور على النحو الآتي:-

اولا- العوامل المؤثرة على الانظمة الانتخابية

لقد تأثر النظام الانتخابي في العراق بالعديد من العوامل بعضها داخلية واخرى خارجية ساهمت برسم معالم مجالس المحافظات التي تعد تعبيرا عن الديمقراطية السياسية في اختيار السكان المحليين لممثليهم في المجالس المحلية والبرلمان فأن تحقيق هذه الديمقراطية تتطلب وجود نظام انتخابي فعال وانتخابات حرة ونزيهة ومنظمات مجتمعية تمارس دور التوعية والرقابة على نزاهة الانتخابات وعليه سنتناول ابرز هذه العوامل كما يلي :- [14]

1- **العامل الديني :** ان التأثير الاكبر على النظام الانتخابي يعود للعامل الديني بسبب طبيعة المجتمع العراقي الذي يتكون من اغلبية مسلمة ويغلبه التعدد العرقي والطائفي. وان العلاقة بين مكوناته تتسم بعدم الثقة المتبادلة بين النخب السياسية التي قادت المكونات الاجتماعية والتي ادت الى مزيد من الاختلاف يهدد العمل السياسي. وادت تلك الخلافات الى اختلاف النظرة الى العملية السياسية بصورة عامة والى الانتخابات خصوصاً فانقسمت القوى الدينية الاسلامية الى قوى مؤيدة للانتخابات واخرى رافضة لها. حيث ان الاحزاب الاسلامية تبنت نظام التمثيل النسبي الذي يعتمد على ما يحصل عليه الحزب من الاصوات وليس الشخص وبالتالي تمنح الاحزاب الصغيرة والكبيرة والاقليات نسبة من التمثيل في مجالس المحافظات.

2- **العامل السياسي** : بعد ان نشطت الحياة الحزبية في العراق وجد من الضروري تفعيل دور الاحزاب السياسية، لان ممارسة السلطة ومباشرة حق الانتخاب يتطلب تنظيمات سياسية تقود افرادها ومؤيديها لممارسة الحريات الدستورية والسياسية، الامر الذي ادى الى ظهور العديد من القوى السياسية وعملت تلك القوى من خلال عدة وسائل للاحتكاك بالشعب والاعلان عن برامجها السياسية [15]

3- **العامل الثقافي** : ان للعامل الثقافي دور مهم في التأثير على العملية الانتخابية ومن ثم النظام الانتخابي الذي يتم اعتماده في كل انتخابات، حيث لابد من دراسة الثقافة السياسية لفهم العملية الانتخابية فأنماط الثقافة سواء كانت ثقافة خضوع ام مشاركة تنعكس على العملية الانتخابية. فثقافة الخضوع مثلاً تؤدي الى معرفة النتائج مسبقاً. ويبرز الدور الذي تلعبه العشائر في تحديد مسار الانتخابات حيث تبنت العشائر حملات تثقيف تسبق الانتخابات والتي تدعو الى انتخاب قوائم معينة لان فيها افراد من عشائرهم. كما ان للإعلام دور يجب ان يكون بعيد عن رقابة الحكومة.

4- **العامل الاقتصادي**: للعامل الاقتصادي دور مهم حيث يؤثر الوضع الاقتصادي للفرد على خياراته السياسية، فالفقراء المعدومين قد يتحولون الى رافضين للمجتمع ومساهمين في الفوضى بدلاً من كونهم عامل للاستقرار وقد يدفعهم انشغالهم بتوفير لقمة العيش الى الابتعاد عن الحياة السياسية .لذا فأن العدالة الاجتماعية تكون افضل ضمان لحياة سياسية سليمة.

ثانيا- معايير تقييم الاداء

يوجد اختلاف بين الباحثين حول الاتفاق على مجموعة المعايير التي تحدد عمل المؤسسات في الدولة ومنها الانتخابات اذ لا توجد منهجية واحدة يمكن من خلالها وضع مؤشرات شاملة ومحددة لهذا المؤسسات وبما ان الاداء يمثل النتائج المتحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية على اختلاف انواعها والتأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل المؤسسات في تحقيق اهدافها [16] فهو عملية للتأكد من ان برامج السياسة العامة قد حققت اهدافها كما هو متوقع في تقديم معلومات للمشاركين في تحديد الآثار السلبية وتحسين ادارة المجالس المحلية وافاق تطورها كما يشير بهذا الصدد (ستيرز) ان العمل المؤسسي يقوم على اربعة نماذج مهمة وهي[17]:-

اولا- السياسات والممارسات الادارية ويقصد بها طبيعة السياسات المتبعة في تنظيم العمل الاداري المؤسسي ونمط القيادة ونمط الاستجابة واليات التنفيذ الواقعي .

ثانيا- الهيكل التنظيمي وهو نمط الجهاز المركزي او اللامركزي وحجم المؤسسة ومستوياتها التنظيمية .

ثالثا- تكنولوجيا العمل اذ تتضمن آليات العمل وحجم التسهيلات في اثناء التنفيذ وكم التجديد والتغيير .

رابعا– البيئة الخارجية ويقصد بها العوامل والمؤثرات في العمل الخارجية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية ، وعليه فإن ابرز المعايير التي تمت ملاحظتها :-

1- **دستور ينظم عمل المؤسسات** :- اذ يعد القاعدة القانونية لعمل المؤسسات الرسمية والخطوة الاولى نحو بناء المؤسسات الديمقراطية فهو يحدد طبيعة العلاقة فيها وحقوق المواطنين وواجباتهم [18] كما ان الدستور يعكس الايديولوجية والافكار السياسية والمبادئ والقيم التي يتبناها النظام السياسي من خلال علاقاته بالمجتمع ونوع الثقافة السياسية وآلية عمل المؤسسات الرسمية [19] وعليه فإن عملية تنظيم اتخاذ القرارت وعمل المؤسسات يتم بالاستناد الى مبدأ حكم القانون اي تقييد سلطة الحكومة بدستور يخضع له الحكام والمحكومين على قدم المساواة وتوفير آليات محددة لصنع القرارات والمساءلة السياسية وقيام نظام قضائي مستقل وصيانة حريات الافراد وحقوقهم والنظر في مدى دستورية القوانين ووجود لمبدأ الفصل بين السلطات واليات للتوازن بين هذه السلطات ... الخ وذلك يعد المعيار الابرز لقيام المؤسسات بأعمالها .

2- **وجود ثقافة تنظيمية داخل المؤسسة** : تعكس الثقافة عادة رسالة المؤسسة واهدافها وقيم المؤسسين ولذا تمثل الفلسفة التي ترشد سياسة المنظمات نحو العاملين فضلا عن كونها مجموعة المعتقدات والرموز التي يتبناها اعضاء المؤسسة في الاهداف والرسالة وكيفية التصرف بها [20] وعلى هذا الاساس فإن كل نظام سياسي ومؤسسة سياسية تستمد ثقافة مؤسستها من المجتمع من خلال القيم الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية حتى تصبح هناك ثقافة سياسية تعكس توجهات الجماهير عبر النظام السياسي وهو ما يتعلق بما يعتقده الشعب ازاء البنى والمؤسسات السياسية والمحلية [21].

3- **وجود نظام انتخابي** :- اذ انه يمثل العملية التي من خلالها تقسم البلاد او اجزاء منها لدوائر انتخابية لأغراض تنظيم الانتخابات وقد تشمل الدائرة الانتخابية كامل البلد او تنحصر في مناطق محددة وقد تتطابق مع التقسيمات الادارية القائمة بالبلاد فتعمل النظم الانتخابية على ترجمة الاصوات التي يتم الادلاء بها في الانتخابات الى عدد المقاعد التي تفوز بها الاحزاب والمرشحين المشاركين بها [22] اذ ان وجوده يضمن وجود عنصر المحاسبة الشعبية ويساعد بذلك على انتخاب الشخصيات الادارية الكفوءة بعيدا عن المحسوبية والمنسوبية التي تمارسها بعض الاحزاب السياسية المبنية على عنصر الولاء وليس الكفاءة والنزاهة [23] كما ان افضل قانون انتخابي لا يمكن ان يعطي النتائج المرجوة منه اذا كانت الادارة الانتخابية يشوبها العيوب والانحرافات غير الديمقراطية والافتقار الى تعريف المواطنين الى حقوقهم وواجباتهم واصول العمليات الانتخابية ومعايير ديمقراطية الاجراءات الانتخابية [24] فضلا عن وجود ضوابط واجراءات تتعلق بسير الادارة الانتخابية من اجراءات التسجيل والاقتراع وقواعد السلوك لتعزيز الاحترام واجراء انتخابات منتظمة في اوقاتها .

4- **المعاهدات والمواثيق الدولية** :- اذ تعمل المعاهدات الدولية على تعزيز الحقوق الاساسية ولاسيما التي تتعلق بالمشاركة السياسية او الانتخابات ومنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 والميثاق العالمي حول الحقوق السياسية للمرأة لعام 1952 وغيرها ، لذا فأن معيار المؤسسة ينبغي ان يأخذ بنظر الاعتبار ما تنص عليه تلك المواثيق كحق الاقتراع العام وحرية التصويت وحق المرأة في الانتخاب والمشاركة في الحكم وحقوق الاقليات ..الخ مما تضمن تطبيق عادل لسير المؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية لأي نظام سياسي [25]

5- **التداول السلمي للسلطة** :- ويقصد به التعاقب الدوري للحكام على سدة الحكم من خلال الانتخابات وهو من ابرز آليات الممارسة الديمقراطية ويتم ذلك عبر الدستور ووجود معارضة سلمية لتقويم التشريعات التي تتخذها المؤسسة التشريعية او المحلية المتمثلة بمجلس المحافظة داخل المحافظة وكذلك حق التصويت في انتخاب من يرونه مناسباً لتولي مناصب لهذه المؤسسات .

المحور الثالث

آثار النظام الانتخابي على مجالس المحافظات العراقية

ان المنطلق في مأسسة السلطة هو مأسسة العملية السياسية التي تعني احتواء عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ضمن اطار المؤسسات السياسية مما يسهل على النظام السياسي اكتساب قدر يعتد به من الشرعية السياسية [26] ويأتي في مقدمة ذلك العملية السياسية الديمقراطية في العراق بعد عام 2003 اذ انها تميزت

بالتعددية الحزبية واطلاق الحريات العامة وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية ، كما انها تميزت بوجود مستويات عدة من الانتخابات على الصعيد المحلي كانتخابات مجالس المحافظات العراقية او على الصعيد الوطني ممثلة بالانتخابات العامة النيابية ، وفيما يخص الانتخابات المحلية فإنها جرت عام 2005 ، وعام 2009 ، وعام 2013 بالاعتماد على الدستور العراقي لعام 2005 وقانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي والقرى رقم 36 لسنة 2008 ، وقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (21 لسنة 2008) معتمدة في ذلك على نظام انتخابي (التمثيل النسبي) ، وعليه سيتم تناول هذا المبحث في مطلبين الاول كان في آثار النظام الانتخابي والثاني عن تأثير الانظمة الانتخابية وعلى النحو الآتي :-

اولا- آثار النظام الانتخابي

لما كانت العملية الانتخابية تمثل ركنًا اساسياً في بناء الديمقراطية ووسيلتها لتجسيد اشتراك الشعب في السلطة وقدرته على احداث التغيير الذي يرغبه وفقًا لأسلوب قانوني يتمثل في الانتخابات بهدف تعزيز الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة ، فإن النظام الانتخابي الذي وضعه المشرع تحت الاطار القانوني قد يحدث آثارًا وتأثيرا في العملية الانتخابية والسياسية داخل البلد الواحد او المحافظة الواحدة ، نظرا إلى وجود قوى سياسية تساهم بشكل كبير في رسم الخارطة الانتخابية لهذه الوحدات المحلية ، وعليه فإن ابرز الآثار التي يحدثها النظام الانتخابي يمكن تناولها على النحو الآتي :-

1- اثر النظام الانتخابي في الاحزاب والقوى السياسية:

ان ممارسة السلطة بالشكل الذي يخدم الصالح العام يتطلب وجود احزاب سياسية قوية ولها القدرة على تمثيل المواطنين تمثيلاً نسبيًا. الا ان التراجع في النشاط السياسي واتساع الهوة بين المواطنين وممثليهم يضع الاحزاب السياسية في مواجهة تحديات مستمرة. ان تعدد الاحزاب قد يكون عوامل الانشقاق والاضطراب في الدولة ويقسمها الى تكتلات يقف كل منها بوجه الآخر والحزب الذي يحصل على اغلبية الاصوات يحصل على اغلبية المقاعد. ونظرًا الى ان النظام الانتخابي هو نظام تمثيل نسبي فمن السهل على الاحزاب الجديدة ان تغتنم اصواتًا مناسبة في العملية الانتخابية. وتنقسم الاحزاب الى احزاب صغيرة في حجمها او جديدة واخرى كبيرة:

- الاحزاب السياسية الكبيرة : هي القوى والاحزاب التي انضمت الى قوائم انتخابية تمكنت من حصد عدد كبير من المقاعد مما مكنها من الحصول على امتيازات كبيرة.
- الاحزاب السياسية الصغيرة : هي الكيانات السياسية التي حصلت على عدد قليل من المقاعد رغم ان بعضها كان يمثل قوة انتخابية.

وتؤدي بعض النظم الانتخابية الى تعزيز نفوذ قادة القوى السياسية بينما تضعف بعضها صلاحيات زعماء هذه القوى. فنظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة يؤدي الى زيادة قوة قادة القائمة لأن رئيس الكيان السياسي يكون ضامناً للفوز بسهولة لأنه يضع نفسه على رأس القائمة، كما ان اعتماد القائمة المغلقة يؤدي الى تعزيز التناقضات الايديولوجية بين القوى المتنافسة لانها تعتمد على ايمان انصارها بأفكارها الامر الذي يؤدي الى بروز احزاب صغيرة ذات توجهات عقائدية تنال اصواتها حسب اختلافها مع خصومها. وهذا يؤدي الى بروز الاحزاب الطائفية على حساب الاحزاب الوطنية [27]

2- اثر النظام الانتخابي في تمثيل المرأة :

ان قدرة النظام الانتخابي على تمثيل مختلف فئات المجتمع احد المعايير المهمة لأي نظام حكم، وان المرأة تشكل نسبة كبيرة من المجتمع تصل الى النصف ولتحقيق نسبة من التمثيل للمرأة تأتي اهمية النظام الانتخابي من خلال بيان مدى قدرته على ضمان تمثيل مناسب للمرأة. وبعد 2003 امتنعت المرأة من المشاركة في العمل السياسي بسبب الاوضاع الامنية والعادات والتقاليد فضلاً عن مستوى التعليم الذي تتمتع به المرأة وطبيعة المجتمع العراقي الذي حجم من دور المرأة على المستوى السياسي. وقد اقر قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية حقوق المرأة السياسية بشكل دقيق وجاء في المادة 12 منه "العراقيون كافة متساوون في حقوقهم بصرف النظر عن الجنس او الرأي او المعتقد او القومية او الدين او المذهب او الاصل وهم سواء امام القانون..."[1] ان اعطاء حصة محجوزة للنساء وما ينتج عن ذلك من أن تفوز بعض المرشحات بالمقعد النيابي بعدد قليل جداً من الأصوات مقارنة بالرجال ، يعدّ حالة تتعارض مع مبدأ العدالة الانتخابية ، لكن المصلحة المقابلة وهي (العدالة الانتخابية) المتمثلة بضرورة منح النساء وضعًا خاصًا يساعد على وصولهن إلى المجلس المنتخب ، هذه المصلحة تعلو على ما عداها من المصالح الاخرى ولاسيما مبدأ العدالة الانتخابية . وهو جزء من التمييز الايجابي للمرأة [28]

3- اثر النظام الانتخابي في تمثيل الاقليات :

ان المجتمعات العربية تمثل ملتقى للقوميات وفيها الاسلام فضلا عن المسيحية والديانات الاخرى، ولكن خصائص ثقافة هذه الاديان

تغيرت بسبب المؤثرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية واصبح التمايز سمة للهويات والثقافات المختلفة فاختلفت اولويات هذه المجتمعات باختلاف الايديولوجيات فمرة تختلف باسم الدين ومرة باسم القومية ومرة اخرى باسم المذهب والايديولوجيا. وتؤدي هذه الآثار السلبية الى حالة من الصراع بين مكونات المجتمع السياسي وهنا يتوجب على الدول تعزيز اجراءاتها لضمان حقوق الاقليات من خلال تطوير نظامها الانتخابي ليكون قادراً على توفير مساهمة فاعلة للأقليات في الحياة العامة.

وفي جميع النظم الانتخابية هناك مصلحتان تتفقان أحيانًا وتتعارضان أحيانًا اخرى ، المصلحة الأولى هي (العدالة الانتخابية) وتتلخص بوجوب تحويل الأصوات التي يحصل عليها كل حزب إلى ما يقابلها من مقاعد في المجلس المنتخب ، والمصلحة الاخرى هي ما يمكن تسميته بـ (ضروريات الواقع السياسي) ، ونعني بذلك ما تفرضه الضرورات السياسية والاجتماعية حتى الامنية والاقتصادية وطبيعة تشكيل المجلس المنتخب من مراعاة لجوانب عدة عند وضع المُشرع للقانون والنظام الانتخابي وما يترتب عن ذلك من المساس بقاعدة العدالة الانتخابية ، ومثل ذلك الضرورات التي تقود إلى الاخذ بالحصة المحجوزة للنساء (كوتا النساء) وكذلك الامر في توزيع المقاعد [29]

الخاتمة

في خاتمة بحثنا وعبر ما تضمنه من ثلاثة محاور الاول منها كان مداخيل مفاهيمية ، والثاني في العوامل المؤثرة في الانظمة الانتخابية ومعايير تقييم ادائها ، والثالث عن آثار النظام الانتخابي على مجالس المحافظات العراقية وجدنا أن النظم الانتخابية تمثل الآلية التي عن طريقها يصل الاعضاء الى مجالس المحافظات وحتى افضل هذه النظم اذا ما تم تطبيقها في ظل بيئة انتخابية سلمية وآمنة من الممكن ان تنتج آثاراً على واقع المجتمع وتأثيرا في بنية النظام السياسي ومن ثمّ يؤدي ذلك الى ظهور احزاب سياسية جديدة ووصول مرشحين جدد الى سدة الحكم واقامة تحالفات جديدة وادارة الصراع السياسي بشكل سلمي وسهولة عملية التصويت للناخبين ويمكن ان تؤثر النظم الانتخابية في طريقة ادارة العملية الانتخابية وطريقة تعرف النخب السياسية وتحديد المناخ السياسي للدولة بشكل عام . إن قيام المجالس المحلية بإدارة الشؤون المحلية يضمن تحقيق الاحتياجات الفعلية التنموية للمواطنين ويشكل أسس المشاركة الشعبية في رفد البرامج والمشروعات التنموية بمساهمات ومبادرات ذاتية وتعاونية مما يسارع في تحقيق التنمية المطلوبة ،كما أن المشاركة الشعبية تدعم عمليات تحمل المسؤولية في إدارة الشؤون المحلية مما يساعد على تطوير القدرات الإدارية المحلية ويؤدي إلى تحسن الأداء في كافة المؤسسات وذلك لوجود دستور ينظم عملها وقوانين تحكم ذلك ومنظومة من القيم والافكار الديمقراطية التي تعكس رؤى النظام السياسي للعاملين والتداول السلمي للسلطة في تولي مناصب الحكم وفق قانون انتخابي منظم .

الاستنتاجات

1. يعد الدستور العراقي النافذ لعام 2005 وقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم 21 لسنة 2008 وتعديلاته من الاساسات المهمة التي رسمت شكل الحكومات المحلية من خلال منح الصلاحيات لها وتوزيعها.
2. القضاء على سبل المحسوبية واستغلال المناصب لأغراض شخصية وذلك بالاعتماد على لجان تعزز مبدأ الشفافية والمساءلة والنزاهة والاستفادة من ذوي الاختصاصات اصحاب الشهادات الجامعية الصادرة من الجامعات المعترف بها دولياً.
3. تعمل الطريقة التي من خلالها يتم اختيار النظام الانتخابي دوراً هاماً في التأكيد على شرعيته بالاعتماد على التوفيق السليم بين الانماط والاعراف السياسية والتقاليد الثقافية السائدة .
4. تحتل مسألة التمثيل الجغرافي مكانة خاصة في انتخاب الهيئات المحلية كونها المختصه في تصريف وادارة امور الحياة اليومية للمواطنين ويعد اللجوء الى تنظيم انتخابات محلية الخطوة الاولى في طريق بناء اسس النظام الديمقراطي .
5. تعاني مجالس المحافظات العراقية من تلكؤ في تطبيق النظام الانتخابي وذلك من حيث انتهاء المدة القانونية لها وتأجيل الانتخابات عن موعدها المقرر وذلك ينعكس سلبا في اداء الخدمات المقدمة الى بناء السكان المحليين من تأخر اصدار القرارات ومشاريع تنفيذ الموازنة المحلية وحجم الايرادات الى غير ذلك، مما يضعف تطبيق النظام اللامركزي الذي نص عليه الدستور حسب المادة (122) منه .

الهوامش

(1) ابو حسين ، احمد بن فارس . معجم *مقاييس اللغة* ، بيروت ، دار الفكر للطباعة والنشر، 1979، ص426

(2) عليوي، عبدالعزيز .*النظام الانتخابي الأنسب لعراق ديمقراطي* ، بغداد، المكتبة القانونية 2017 ،ص191

(3) الزيدي ، وليد كاصد . *قانون انتخابات مجالس المحافظات (دراسة تحليلية تقييمية للقانون رقم 36 لسنة 2008 المعدل والتعديلات المقترحة)*، بغداد، دار السنهوري للطباعة والنشر ، 2016 ، ص 36.

(4) الغالبي، طاهر محسن منصور. *الادارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل* ،عمان ،دار وائل للنشر ،2009،ص478

(5) جاسور، ناظم عبد الواحد . *موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية* ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 2011 ، ص 622-621

(6) الزيدي ، وليد كاصد . *الاطر القانونية للانتخابات في العراق 1924-2014* ،بغداد ، مكتبة السنهوري ، 2018،ص 45

(7) الزبيدي ، وليد كاصد . مصدر سبق ذكرة ، ص 42

(8)الدليمي ، حافظ علوان حمادي . *النظم السياسية في أوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية* ، عمان ،دار وائل للنشر،2001، ص65-66

(9) مهنا ، حسين عباس، *تجربة الحكم المحلي في العراق من الدولة البسيطة الى الدولة الموحدة*، بغداد ، دار الهامشي للكتاب الجامعي ، 2017،ص128.

(*)*قانون التعديل الثالث رقم 10 لسنة 2018 لقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008* ، الوقائع العراقية 4487 في 2018/4/16

(10) عمير ، حسين تركي، *النظام الانتخابي في العراق بعد 2003 (ديالى نموذجا)*، رسالة ماجستير غير منشورة كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة بغداد، 2013، ص9.

(11) المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA، شبكة المعرفة الانتخابية /ايار 2015 ، ص15

(12) للمزيد ينظر // المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA، شبكة المعرفة الانتخابية ، مصدر سبق ذكرة.

(13) الفقرة (4) من النظام الانتخابي رقم (8) لسنة 2004 (انتخابات مجالس المحافظات) ، ص1

(14) العيساوي ، عبد العزيزعليوي، النظام الديمقراطي الانسب لعراق ديمقراطي، ط2، بغداد،2017،ص206.

(15) العيساوي، عبد العزيزعليوي النظام الديمقراطي الانسب لعراق ديمقراطي، ط2، بغداد،2017،ص206.

(16) طاهر محسن منصور الغالبي، ، الادارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل مصدر سبق ذكرة ،ص478

(17) فرح ضياء حسين ،الحكومات المحلية ، مصدر سبق ذكره ، ص 179

(18) علي الدين هلال ، نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000، ص 132

(19) تركي الحمد ، تكوين الدولة القطرية المنظور الوحدوي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 189، بيروت ،1989، ص 41

(20) زكريا مطلك الدوري ، الادارة الاستراتيجية مفاهيم وعمليات ، ط1 ، دار اليازوري ، الاردن ، بدون سنة نشر، ص 128

(21) ناظم عبد الواحد جاسور ، مصدر سبق ذكرة ، ص 225

(22) وليد كاصد الزيدي ، قانون انتخاب مجالس المحافظات (دراسة تحليلية تقييمية لقانون رقم 36 لسنة 2008 المعدل والتعديلات المقترحة ، ط1 ، مكتبة السنهوري ، بغداد ،2016 ،ص 36

(23) عادل اللامي ، انتخابات المجالس المحلية بين الواقع والطموح، بحث منشور في مجلة الحوار، العدد الثالث والخمسون، كانون الثاني ،2017، ص 19

(24) طوني عطا لله ، تقنيات التزوير الانتخابي وسبل مكافحتها ، ط3 ، دراسات عراقية ، بغداد ، 2009، ص 5

(25) وليد كاصد الزيدي ، مصدر سبق ذكرة ، ص 61

(26)عاشور ليث عاشور ،الثقافة السياسية ودورها في تطوير قيادات الحكم المحلي دراسة امبريقية ، ط1، دار امجد للنشر ، الاردن ، 2020،ص 92

(27) داود مراد حسين الداودي وعلاء عبد الحسن كريم العنزي، الانظمة الانتخابية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية في الانتخابات المحلية والوطنية (2009 & 2010)، جامعة القادسية، ص8.

(28) عبد العزيز عليوي العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص235.

(29) عبد العزيز عليوي العيساوي، مصدر سبق ذكره ، ص 264

المصادر

أولاً : الدستور والقوانين

- الدستور العراقي لعام 2005
- قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم 21 لسنة 2008
- قانون التعديل الثالث رقم 10 لسنة 2018 لقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 ، الوقائع العراقية 4487 في 2018/4/16
- قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي والقرى رقم 36 لسنة 2008

ثانياً : الكتب العربية والمترجمة :

- الدوري، زكريا مطلك . "الادارة الاستراتيجية مفاهيم وعمليات" .الاردن . دار اليازوري 2002
- الفتلاوي ، احمد عبد الزهرة ." النظام اللامركزي وتطبيقاته" . بيروت . منشورات زين الحقوقية .2014
- الدليمي، حافظ علوان حمادي. "النظم السياسية في أوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية" .عمان، دار وائل للنشر2001
- نجم، سامي حسن. "الادارة المحلية وتطبيقاتها في العراق والدول المقارنة" . مصر. المركز القومي للإصدارات القانونية .2014
- الجنابي، طاهر. "علم المالية العامة والتشريع المالي" القاهره . العاتك لصناعة الكتاب .2014
- شنطاوي علي خطار . " الادارة المحلية" .الاردن. دار وائل للنشر.2002
- الحلو ماجد راغب . "القانون الاداري" ، القاهرة . دار العربية للنشر
- ماضي ، مازن ليلو . "القانون الاداري" .القاهره ، الدار العربية للنشر . 2013
- العربي، محمد عبدالله . "نظام الادارة المحلية فلسفته واحكامه" .القاهره . دار القلم للنشر.
- الخلايلة ، محمد علي ." الادارة المحلية وتطبيقاتها في كل من (الاردن وبريطانيا وفرنسا ومصر دراسة تحليليه مقارنه)". مصر. المركز القومي للطباعة والنشر . 1999
- بدران، محمد محمد ." الادارة المحلية دراسة في المفاهيم المبادئ العلمية" .مصر . الدار العربية للنشر والتوزيع .1999
- الوتري، منير محمود ." القانون الاداري". بغداد مطبعة المعارف 1976
- الطهراوي ، هاني علي ."القانون الاداري" .الاردن . دار وائل للنشر.2002
- ابو حسين ، احمد بن فارس. "معجم مقاييس اللغة". بيروت. دار الفكر للطباعة والنشر.1979
- عمير ، حسين تركي. النظام الانتخابي في العراق بعد 2003 (ديالى نموذجا)، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة بغداد، 2013
- حسين عباس مهنا، تجربة الحكم المحلي في العراق من الدولة البسيطة الى الدولة الموحدة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2017
- الداودي ، داود مراد حسين وعلاء عبد الحسن كريم العنزي . الانظمة الانتخابية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية في الانتخابات المحلية والوطنية (2009 & 2010)، جامعة القادسية
- الغالبي طاهر محسن منصور ، وائل محمد صبحي ادريس . الادارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل . عمان . دار وائل للنشر . 2009
- اللامي ، عادل ."انتخابات المجالس المحلية بين الواقع والطموح" . بحث منشور في مجلة الحوار. العدد الثالث والخمسون، كانون الثاني .2017
- العيساوي ، عبد العزيز عليوي. "النظام الديمقراطي الانسب لعراق ديمقراطي". بغداد.2017.
- الزيدي، وليد كاصد . قانون انتخابات مجالس المحافظات (د راسة تحليلية تقييمية للقانون رقم 36 لسنة 2008 المعدل والتعديلات المقترحة).بيروت ، 2016 .
- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA. شبكة المعرفة الانتخابية /ايار 2015 .
- الحمد، تركي ." تكوين الدولة القطرية المنظور الوحدوي " مجلة المستقبل العربي . العدد 189. بيروت .1989.
- عطا الله ،طوني . " تقنيات التزوير الانتخابي وسبل مكافحتها . دراسات عراقية .
- جاسور، ناظم عبد الواحد . " موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية" بيروت. دار النهضة العربية .2011

- الزيدي ، وليد كاصد ."الاطر القانونية للانتخابات في العراق 1924-2014" .بغداد . مكتبة السنهوري .2018.
- عاشور ليث عاشور . " الثقافة السياسية ودورها في تطوير قيادات الحكم المحلي دراسة امبريقية" ، الاردن . دار امجد للنشر .2020.
- علي الدين هلال ، نيفين مسعد . " النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير" . بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية . 2000
- الزيدي وليد كاصد . "قانون انتخاب مجالس المحافظات (دراسة تحليلية تقييمية لقانون رقم 36 لسنة 2008 المعدل والتعديلات المقترحة " . بغداد. مكتبة السنهوري .2016 .